دور استقرار النظام المالي في دعم النمو والتطور الاقتصادي

Le rôle de la stabilité du système financier dans la croissance et le développement économique

The role of financial system stability in economic growth and development

إلهام بن عيسى
طالبة دكتوراه
المركز الجامعي عين تموشنت
i.benaissa13@gmail.com
0676290788

بوزيان الرحماني هاجر
أستاذة محاضرة "أ"
المركز الجامعي عين تموشنت
bouzianerahma@gmail.com

لحسن جديدن
أستاذ محاضر "أ"
المركز الجامعي عين تموشنت
djelehcen2014@gmail.com

الملخص:

سعت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية القطاع المصرفي في اقتصاديات الدول لما له من دور فعال في جمع المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمارات وتنشيط الدور الاقتصادي وكذا دور النظام المالي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للمساهمة في تحقيق وإرساء قواعد الاستقرار المالي وقابلية استمراره، والجزائر على غرار الدول النامية قامت بإصلاح المنظومة المصرفية تدريجيا عبر مجموعة من القوانين التي أدخلت البنوك عهد الاستقلالية ورغم تحقيقها لبعض التقدم إلا أن الضغوط المتزايدة التي فرضتها التطورات العالمية جعلته يقف أمام العديد من التحديات تحول دون تحقيقه للعلاقة الرابطة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي خاصة وأن حجم الودائع مرهون بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية لهذا وجب الاهتمام برفع كفاءة المنظومة المصرفية الجزائرية من أجل مواكبة تطورات الساحة المصرفية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي لمواكبة الاندماج العالمي.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار المالي، النظام المالي، النمو الاقتصادي، التطور المالي.

Résumé:

Cette étude vise à souligner l'importance du secteur bancaire dans les économies des pays, car il joue un rôle primordial dans la collecte des épargne nationale et étrangère et le financement des investissements et l'activation du rôle économique ainsi que du rôle du système financier dans la réalisation des objectifs de la politique économique visant à contribuer à la réalisation et à la mise en place des règles de stabilité financière et de sa durabilité.

L'Algérie, à l'instar des pays en développement, a progressivement réformé le système bancaire par le biais d'une série de lois introduisant les banques à l'ère de l'indépendance, mais malgré la réalisation de certains progrès, toutefois, les pressions croissantes imposées par les développements mondiaux ont rendu difficile la réalisation du lien entre le développement financier et la croissance économique, d'autant plus que le volume des dépôts dépend des fluctuations des prix du pétrole sur les marchés mondiaux. Par conséquent, il convient de veiller à accroître l'efficacité du système bancaire algérien afin de se tenir au courant de l'évolution du secteur bancaire et de parvenir à la stabilité économique et financière afin de faire face à l'intégration mondiale.

Mots clés: stabilité financière, système financier, croissance économique, développement financier.

Abstract

The aim of this study is to showing the importance of banking sector because is one of the most important economic wing of any country, this sector play a major role in the financial system, collecting of foreign and domestic savings and achieving the goals of economic policy, all this for realization the continuity and stability. Algeria like other developing countries It gradually reformed the banking system through a set of laws contributed greatly to liberalization this sector. The increasing pressures imposed by developments in the world made it face much challenges to the accomplishment of the relationship between financial development and economic growth, especially as the volume of deposits depends on fluctuations in oil prices in the global markets, so It's therefore necessary to increase the efficiency of the Algerian banking systemIn order to achieve economic and financial stability to keep up with global integration.

Key words: financial stability, financial system, economic growth, financial development.

مقدمة:

إن كلا من الأسواق المالية والصناعة المصرفية عرفت جملة واسعة من التغيرات والتطورات المتتابعة خلال الربع الأخير من القرن الماضي وهذا من جراء سياسة التحرير المالي التي انتهجتها الدول المتقدمة ثم والتها الدول النامية لأنها كانت احدى الشروط الأساسية للانضمام إلى كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في صدد تحرير النشاط المالي وتوسيع الأنشطة المصرفية والمالية وتعدد مجالاتها، الأمر الذي أدى إلى تعقيد وارتباط أكثر للنظام المالي الدولي فتوفير الموارد وتخصيصها على قطاعات الاقتصاد الوطني لضمان أعلى معدلات نمو اقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي يعد الهدف الرئيسي من إقامة نظام مالي فعال يستجيب لكل التغيرات التي تحدث، ومن هنا تبرز أهمية التقييم والرقابة على التطورات المالية الحاصلة لتقليل المخاطر والمحافظة على أمان النظام المصرفي واستقرار النظام المالي وتقييم مدى قابليته للتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية.

الاستقرار في القطاع المالي يعد الدعامة الأساسية للنهوض بالقطاع الحقيقي ويقصد بالاستقرار المالي أن يقوم النظام المالي بوظائفه بشكل جيد وأن يكون قادرا على استيعاب الصدمات الداخلية والخارجية، فقد أصبحت الموضوعات ذات الصلة بالنظام المالي في الوقت الحاضر تحظى باهتمام واسع في الأوساط الأكاديمية والسياسة على حد سواء لأنه يعتبر أحد المحاور الرئيسية في قضايا التعاون الدولي، فالعالم اليوم يشهد درجة عالية من التداخل الاقتصادي خاصة في ظل عولمة الأسواق المالية وما نتج عن ذلك من تحرير لحركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي لأن تحرير حساب رأس المال من المحاور الأساسية التي تتألف منها المالية الدولية فدورها كبير في حركة الاقتصاد العالمي ولها تأثير على الاستقرار المالي، لهذا تسعى الدول خاصة منها النامية إلى تحقيقه بذاتها أو بمساعدة الهيئات المالية الدولية بهدف إرساء قواعد اقتصاد السوق، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحكم في مؤشرات هذا الاستقرار، التي من شانها تحقيق أفضل توزيع ممكن للموارد المالية.

الإشكالية: ما مدى مساهمة استقرار النظام المالي في دعم النمو والتطور الاقتصادي ؟

أولا: البيئة المالية الدولية:

نتيجة للتحرير والابتكار الماليين والتغيرات التي طرأت على بنية الأسواق المالية عرفت البيئة المالية الدولية تحولات عديدة تندرج كلها ضمن العولمة المالية فالاقتصاد العالمي بداية من القرن الواحد والعشرين عرف مخزون الأصول الأجنبية في الدول الصناعية ارتفاعا حقق مستويات قياسية وما يميز هذه المرحلة هي سرعتها وتطور تقنيات الابتكار الامر الذي جعل النظام

المالي الحالي أكثر تعقيدا من حيث الأدوات المالية المبتكرة وتنوع الأنشطة وتغير مكونات الأصول المالية، الأمر الذي سمح بترابط الأنظمة المالية ونمو السوق المالي بوثيرة أسرع من النمو الاقتصادي، وهذه العمليات تحدث كلها في ظل إلغاء الضبط وعمليات التحرير المالي.[1]

فعملية التحرير المالي أو تحرير حساب رأس المال لها در كبير في حركية الاقتصاد العالمي إلا أن الإشكال يكمن في مدى استقطاب أو جذب رؤوس الأموال للعالم النامي وما هي المخاطر التي تواجه هذه الحركية الدولية لرؤوس الأموال للعالم النامي والمزايا التي يمكن ان تنجم عنها، ويقصد بتحرير حساب رأس المال الذي يشمل مجموعة متنوعة من التدفقات المالية بأنه التخلي عن الأدوات المباشرة للسياسة النقدية، بما فيها تثبيت أسعار الفائدة وتوجيه القروض إلى قطاعات محددة التي ينجم عنها التخصيص غير الكفؤ للموارد المالية التي تؤثر سلبا على النمو والادخار والاستثمار بينما عرفه كل من shaw 1971 و mc-kinnon بأن سياسة التحرير المالي ووسيلة بسيطة وفعالة لتسريع وثيرة النمو لاقتصادي في الدول النامية، حيث تقوم التدفقات المالية بدور هام في المعاملات الاقتصادية الدولية وكذلك في تطوير الأنظمة المالية ومع تزايد التوجه نحو حرية انتقال رؤوس الأموال للإسراع في عملية الاندماج المالي العالمي ومع انتهاج الدول لعدة سياسات وإجراءات لمواكبة هذه التطورات لتحقيق الاستقرار المالي وإصلاح النظام المالي والقانوني والمؤسساتي والنهوض بالاستثمار الأجنبي المباشر في هذا المجال[2]. ومن جهة أخرى وجب التنسيق بين التحرير المالي الداخلي والخارجي وذلك لتفادي وجود اختلالات وحوافز لحركات رؤوس الأموال بشكل غير مرغوب وبما لا يتفق مع الأهداف الاقتصادية للبلد وبالتالي ارتفاع حالة عدم استقرار تحركات رؤوس الأموال وفي نفس الوقت عدم الاستفادة من تحرير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تهدف إلى تعزيز قدرات القطاع الحقيقي والصادرات بما في ذلك إصلاحات التجارة ونظم الاستثمار وتعديلات أسعار الصرف لتحسين القدرة التنافسية فعندما يكون القطاع المالي المحلي ضعيف فإنه من الأفضل معالجة نقاط الضعف المؤسسية فيه قبل أو بالتزامن مع تحرير حساب رأس المال[3].

إن الحركة العميقة للتحرير والعولمة التي ميزت الجزء الأخير من القرن الماضي والتي دعمت بموجة من الابتكارات المالية التي لعبت دورا كبيرا في تحفيز النمو الاقتصادي نتيجة لانتقال رؤوس الأموال نحو الاستعمالات الأكثر إنتاجية إلا أنه ورغم مجهودات الأنظمة المالية المساهمة في جعل تخصيص رؤوس الأموال أكثر فاعلية على المستوى الدولي إلا أنها تشكل عدة مخاطر في ظل الترابط المرتفع والأكثر تعقيدا بين الدول الذي يعزز فرص انتشار العدوى وحدوث الأزمات بشكل كبير ويؤثر سلبا على النمو الاقتصادي[4].

ثانيا: الإطار النظري لاستقرار النظام المالي:

الاستقرار في القطاع المالي يعد الدعامة الأساسية للنهوض بالقطاع الحقيقي لذلك وجب الحفاظ عليه للرقي والتقدم ومن خلال هذا الجزء سوف يتم التطرق إلى ماهية الاستقرار المالي،ومفهوم النظام المالي على التوالي.

2-1-مفهوم الاستقرار المالي:

لقد وردت تعريفات كثيرة من خلال الأشخاص أو المؤسسات حول هذا الموضوع كلها تصب في معنى واحد ونجد من بينها ما يلي:

يمكن تعريف الاستقرار المالي على أنه "ظرف معين يكون فيه النظام المالي المتألف من المؤسسات المالية الوسيطية والأسواق والهياكل الارتكازية قادر على الصمود أمام الصدمات ومعالجة الاختلالات المالية وبتلك الوسيلة يتم تخفيف احتمالية نشوب

الاضطرابات في عملية الوساطة المالية والتي قد تكون من الشدة بحيث يلحق الضرر بتخصيص المدخرات على الفرص الاستثمارية المربحة"[5].

يرى كل من huang hayso، وs .kalwajid (خبيران اقتصاديان في صندوق النقد الدولي في إدارة شؤون النقد وأسعار الصرف)أنه: "لتحقيق الاستقرار المالي تحتاج البلدان إلى نظم مالية عميقة ومتسعة ومرنة كما يجب عليها أن تعالج نواحي الضعف التي تؤدي إلى تعريض نظمها لمخاطر الصدمات"[6].

ويرى البروفيسور Otmar Issing (عضو المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي) "يمكن تعريف الاستقرار المالي على أنه انتشار النظام المالي، وقدرته على ضمان بطريقة دائمة وبدون اختلالات كبيرة تخصيص فعالمن المدخرات نحو فرص الاستثمار"[7].

"يعبر الاستقرار المالي عن كفاءة وحسن أداء النظام المالي والذي ينفذ بكفاءة الوظائف الاقتصادية الرئيسية مثل تخصيص الموارد وتوزيع المخاطر وتسوية المدفوعات، والعمل على استيعاب الصدمات المفاجئة للنظام المالي والتي تسببها الازمات المالية"[8].

إن الاستقرار المالي "هو تجنب وقوع الأزمات المالية وكذلك كفاءة الموارد المالية والاقتصادية وتوزيعها جغرافيا وفق المعاملات المالية (إذخار، قروض واستثمار) وكذلك الجوانب الاقتصادية مثل تراكم الثروة ونمو الناتج المحلي بالإضافة للعمليات الإدارية مثل تقييم المخاطر المالية وإدارة السيولة وتوزيعها من خلال العمل على التأكيد بقوة وسلامة مكونات النظام المالي"، والاستقرار يحدث في النظام المالي إذا توفرت فيه مجموعة من الأسس منها: توزيع الموارد الاقتصادية على المناطق الجغرافية توزيعا متكافئا، القيام بالعمليات المالية والاقتصادية، معرفة المخاطر التي تتعرض لها المعاملات المالية وتحديدها ومحاولة التخلص منها أو تقليلها ومحاولة مواجهة الصدمات والأزمات لزيادة القدرة على أداء الوظائف المالية بانتظام[9].

وعليه فإنه عند تحليل النظام المالي يجب الأخذ بعين الاعتبار جميع نقاط القوة ونقاط الضعف في النظام المالي وتحليله منهجيا للوقوف على مختلف مكوناته ومكونات الاقتصاد الحقيقي، ولتقييم مدى استقرار النظام المالي بأكمله يتعين الاستعانة بمجموعة أكبر من المؤشرات التي ترصد الأوضاع في الأسواق المالية والمؤسسات المهمة وكذا المؤشرات الأخرى ذات الصلة بمقاييس حجم السيولة في الأسواق ومستويات عدم اليقين والمخاطر في الأسواق ومدى إمكانية استمرار أسعار الأصول أو النماذج القائمة على الأساسيات الاقتصادية لتحديد الأسعار التوازنية أو نسبة السعر للأرباحهذا فيما يخص المؤشرات أما بالنسبة للمقومات فيمكن إرجاعها إلى الرقابة والإشراف على القطاع المالي والمصرفي التي تمثل أكثر الجوانب المهمة في تقوية أركان الاستقرار المالي لتوثيق الارتباط بينه وبين الاستقرار الاقتصادي بالإضافة إلى الرقابة الاحترازية، التشريعات المالية وكل من الإفصاح المالي والتعاون بين أجهزة الرقابة المصرفية[10].

2-2- مفهوم النظام المالي:

يطلق مفهوم النظام المالي على مختلف المؤسسات المالية التي تتعامل في قضايا التمويل والاستثمار والاذخار والاقراض ومن ضمنها الأسواق المالية بفئاتها والمصارف والمؤسسات التأمينبأنواعها المختلفة وذا كله يشكل جزءا فقط من النظام المالي فتلك المؤسسات تمثل هياكل وبنى تتم في داخلها عمليات ومعالجات نقدية باستخدامها لأدوات مالية متعددة ومن تم فإن التوصيف الأساس لأي نظام مالي لابد من أن يكون عبارة عن مجموعة من العلاقات المالية المتداخلة بين الافراد والوحدات

المختلفة التي تشكل الاقتصاد وعليه يعرف النظام المالي على أنه "وحدة معقدة تتكون من العديد من الأجزاء المختلفة تخضع جميعها إلى خطة عامة تخدم هدفا عموميا.[11]

يقوم النظام المالي بوظائف كثيرة لها أهمية اقتصادية بالغة وتساهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار المالي، وفيما يلي سنقوم باستعراض أهم وظائفه النظام المالي[12]:

- ✓ الادخار: وذلك من خلال مبادلة المدخرات بموجودات مالية أخرى كالأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية التي توفر عائدا يتميز بمعدل مخاطرة منخفض يساهم في تمويل الاستثمارات وتحسين المستوى المعيشي للمجتمع.
- ✓ الثروة:الأسواق المالية توفر أدوات مثلى للاحتفاظ بالثروة فهي لا تتعرض للتقادم وتوفر دخلا ثابتا لصاحبها وبهذه الطريقة فهي تحافظ على قيمة الثروة.
- ✓ السيولة: إن وجود الأسواق المالية يضمن تحويل الأدوات المالية إلى سيولة بسهولة وبأقل مخاطرة ممكنة مما يعني أن هذه الأسواق تقوم بتوفير السيولة للمدخرين المحتفظين بأدواتها.
- ✓ الأتمان:أي أن الوحدات الاقتصادية بمختلف أنواعها قادرة على تأمين احتياجاتها أو توسيع مشاريعها من خلال اللجوء إلى المؤسسات المالية التي تتكفل بتوفير التمويل اللازم لذلك.
- ✓ المدفوعات: يوفر النظام المالي آلية للدفع مقابل السلع والخدمات المقدمة فبعض الموجودات كالودائع الجارية تعمل كوسيلة لتسوية المدفوعات.
- ✓ المخاطرة: إن الحكومات والشركات والأفراد على حد سواء يحصلون من خلال الأسواق المالية على الحماية ضد المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الدخل أو الثروة أو الصحة أو الحياة من خلال شركات التأمين، فضلا عن حماية الأسواق لثروات المستهلكين وشركات الأعمال.
- ✓ **السياسة الاقتصادية:** أصبحت الأسواق المالية بمثابة القناة الرئيسية التي تستطيع الحكومات من خلالها تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتفادي التضخم من خلال التحكم في أسعار الفائدة وحجم الائتمان تستطيع الحكومة التأثير على خطط الاقتراض والانفاق لدى الجمهور والذي بدوره ينعكس على نمو الوظائف والإنتاج والأسعار.

ويظهر من خلال الشكل التالي أهم العوامل التي من شأنها التأثير على أداء النظام المالي:

الشكل رقم (01): العوامل المؤثرة على أداء النظام المالي.

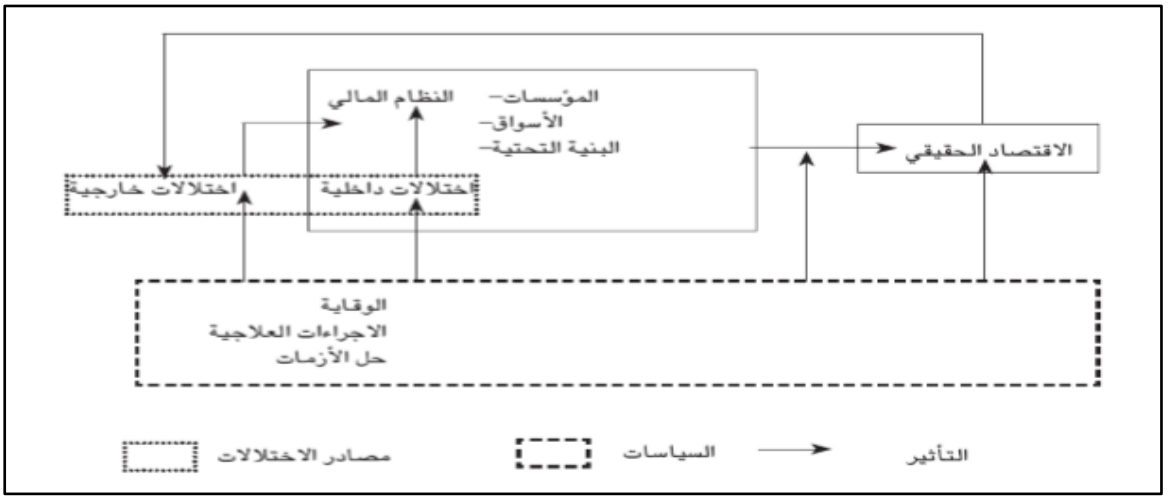

المصدر:بوكساني رشيد، مزيان أمينة، "الاستقرار المالي رهينة قطاع المحروقات في الجزائر"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 10، 2011، ص 240.

من خلال الشكل أعلاه يتبين أن المخاطر ومواطن الضعف قد تنشأ من داخل النظام المالي أو من خارجه في الاقتصاد الحقيقي على سبيل المثال تختلف الإجراءات المتخذة على صعيد السياسات باختلاف طبيعة هذه المخاطر فالسلطات المالية قادرة على التأثير في حجم الاختلالات الداخلية وفي احتمالات وقوعها من خلال القيام بعمليات التنظيم والرقابة وإدارة الأزمات ويصعب عليها التحكم في الإضرابات الخارجية إلا من خلال تطبيق سياسات الاقتصاد الكلي على فترات زمنية طويلة وغير محددة وغالب الأحيان ينحصر دور السياسات في الحد من التأثير على النظام المالي عند وقوع الاضطرابات الخارجية[13].ففي القرن التاسع عشر، جادل المدافعون عن الخدمات المصرفية المجانية بأنه يمكن الوثوق بالنظام المصرفي للعمل بفعالية دون قيود أو ضوابط خارجية لكن التجربة تشير إلى أن الضغوط التنافسية في بيئة محدودة المعلومات (ومن ثم مخاطر العدوى) قد تؤدي إلى تقلبات الدورية التي تتخللها العوامل المصرفية الأمر الذي أدى إلى تكوين البنوك المركزية غير الهادفة للربح. فالبنك المركزي يعمل على إدارة السياسة النقدية بما يكفل تعزيز استقرار الأسعار والمحافظة على الاستقرار المالي[14].

ثالثا: التطور المالي والنمو الاقتصادي:

تسعى كل الدول سواء كانت نامية أو متقدمة إلى تحقيق أعلى معدلات نمو اقتصادية وذلك لما لها من آثار إيجابية على مستوى الدخل الفردي والرفاهية الاقتصادية للمجتمعات وعلى هذا الأساس شرعت دول عديدة في تطبيق سياسات وبرامج لتصحيح اقتصاداتها والنهوض بها والوصول إلى التنمية المستدامة التي تساهم في معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية كالتضخم والبطالة وغيرها، وقد ارتبط مفهوم النمو الاقتصادي بالتطور المالي لما له من تأثير على كفاءة وفعالية استغلال مصادر التمويل المتاحة وتوجيهها عبر قنوات الاستثمار المختلفة بما يتلاءم مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية[15].ولم يعرف مصطلح التطور المالي أو التنمية المالية تعريفا دقيقا في الأدبيات الاقتصادية ولكن الكتابات الأولى كانت في هذا الموضوع كانت للاقتصاديين "جيريلي" و"شو" سنة 1960 ومحاولتهما لوضع نظرية حول دور القطاع المالي المتطور في التنمية الاقتصادية فالنظام المالي المتخلف لا يتماشى مع تحقيق مستوى كاف من الادخار وبالتالي موارد أقل للاستثمار ونمو اقتصادي ضعيف[16].وتقترح نظرية النمو وجود قناتين متكاملتين بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي وهما كالتالي[17]:

- قناة تراكم رأس المال وهي القناة الكمية المستندة إلى فرضية تكامل الديون وتركز على قدرة القطاع المالي على تغطية مبالغ التجزئة من خلال تعبئة الادخار إذ يطلب القطاع الخاص من ممثلي البنوك الحصول على قروض أو تمويلات إضافية لمشاريعهم من خلال عقد صفقات مكثفة يترتب عليها نشاطات ذات تكاليف باهظة تؤدي في الأخير إلى إنشاء عمليات وساطة واسعة.
- قناة إجمالي نمو إنتاجية العوامل الكلية وهي القناة النوعية التي تؤكد دور التقنيات المالية الإبداعية في إظهار ونقل البيانات وتقليل المخاطر والتدفق المعلوماتي السريع الذي يزيل التخصيص غير الكفء للموارد ويسهم في مراقبة مشاريع الاستثمار.

إن توفر نظام مالي أكثر فعالية يمكن أن يساهم في رفع نسبة الادخار المخصص لتمويل الاستثمار وتحديد الفرص الاستثمارية وتخصيص حصة أكبر من المدخرات للمشاريع الأكثر إنتاجية كما أنه يؤدي إلى خفض تكاليف المعاملات التي يتضمنها جمع الادخار وتخصيصه للاستثمار والتي يتم خسارتها أثناء عملية الوساطة،ومن خلال تخصيص الادخار نحو المشاريع الأكثر ربحية يرفع التطور المالي الإنتاجية الحدية لرأس المال التي تعتبر عامل من عوامل النمو في المدى الطويل ومن بين الأمور التي من شأنها الرفع من مستويات الادخار هي تطوير أدوات الادخار والزيادة في أسعار الفائدة الممنوحة[18].يلعب القطاع المالي دوراً حاسماً في عملية تراكم رأس المال ونمو الإنتاجية. ويساهم بشكل مباشر في التوظيف والنمو الاقتصادي حيث تمثل الخدمات المالية صناعة سريعة النمو في جميع أنحاء العالم من خلال تسهيل تبادل السلع والخدمات، وتعبئة وتخصيص المدخرات،

والمساعدة في إدارة المخاطر لهذا فإن وجود قطاع مالي فعال أمر ضروري لتحقيق نمو طويل الأجل وثابت ومستقر[19]،ومن خلال الشكل التالي يتضح أن هنالك تأثير للقطاع المالي على معدلات النمو الاقتصادي وذلك من خلال قنوات التبادل بينهما:

الشكل رقم (01): قنوات التفاعل بين النظام المالي والنمو الاقتصادي.

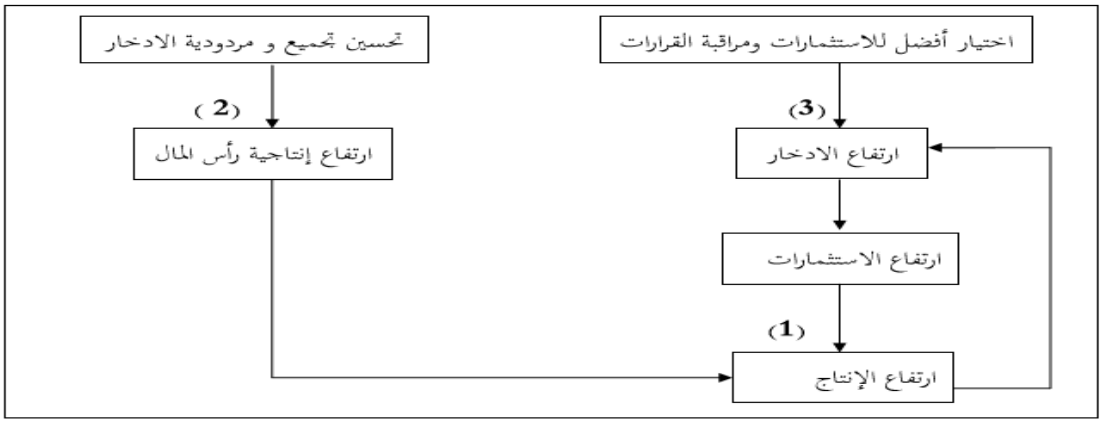

المصدر: بن دحمان أمينة، "التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية"، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية، جامعة تلمسان،2016،2015، ص115.

وهذه العمليات كلهاتعتمد بشكل رئيسي على فعالية القطاع المصرفي الذي يعتبر من بين القطاعات الرائدة في الاقتصاديات الحديثة إذ أن البنوك المركزية تمثل الركيزة الأساسية لهذا القطاع لما تقوم به من دور فعال في إدارة السياسة النقدية والاشراف المصرفي وتهيئة الظروف المواتية للنمو المطرد من خلال جذب الاستثمارات في القطاع المالي وتمويل القطاع الخاص الأمر الذي يتطلب تطوير آليات وأدوات عملها وتكيفها مع المستجدات المالية والنقدية الحديثة للحفاظ على الاستقرار المالي وإرساء أسس نمو اقتصادي قابل للاستمرار[20].

3-1- واقع النظام المالي الجزائري:

على مدى العقدين الماضيين عملت الجزائر على إصلاح القطاع المالي تدريجيا بإعادة النظر في مخطط تمويل الاقتصاد وفي العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والبنوك التي دخلت عهد الاستقلالية وأصبحت تتعامل بقواعد السوق من خلال إصدار قانون النقد والقرض 90ـ10 ورغم تحقيق بعض التقدم إلا أن الضغوط المتزايدة التي فرضتها التطورات والمستجدات العالمية جعلت النظام المصرفي الجزائري يقف أمام العديد من التحديات لهذا وجب الاهتمام برفع كفاءة المنظومة المصرفية من أجل مواكبة تطورات الساحة المصرفية وتحقيق الاستقرار في سوق تسوده المنافسة[21].

وعليه سيتم ذكر أهم ما ميز النظام البنكي الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية بداية الثمانينات على النحو التالي[22]:

- ازدواجية النظام البنكي من قطاع بنكي وطني قائم على أساس اشتراكي وسيطرة الدولة وقطاع بنكي أجنبي قائم على أساس ليبرالي رأس مالي حتى سنة 1966، واحتكار الخزينة وهيمنتها على النشاط المالي والبنكي وتهميشها لدور البنوك فكا عملها يقتصر على المعاملات الإدارية فقط.
- إصدار قانون 86-12 بتاريخ 19-08-1998 الخاص بنظام البنوك وشروط الإقراض كمحاولة لإصلاح النظام المصرفي ليتماشى مع باقي الإصلاحات التي مست باقي المؤسسات العمومية الاقتصادية وترتب عنه ما يلي:
  - على المستوى المؤسساتي أصبح الجهاز المصرفي على رأسه البنك المركزي ثم باقي مؤسسات الإقراض الأخرى.

- وظيفة الإقراض وجمع الادخارات تكون موجهة نحو الأهداف المسطرة من قبل المخطط الوطني للقرض والذي يندرج ضمن المخطط الوطني للتنمية، وهدا وقد أعطية البنوك حق الاطلاع على الوضعية المالية للمؤسسات ومتابعتها قبل منح القرض.
- وحتى يصبح هذا القانون أكثر توافقا مع استقلالية المؤسسات العمومية تم تعديله بالقانون 88-06 المؤرخ في 12-01-1988 والذي ينص على استقلالية البنوك والمؤسسات المالية وضرورة تعديل قواعد التمويل وتوجه الاهتمام نحو تحقيق المردودية المالية للمشاريع الاستثمارية وفقا للمخطط الوطني للقرض بالاتجاه نحو مبادئ الربح في الجهاز المصرفي، وضرورة استعادة البنك المركزي لصلاحياته في تطبيق السياسة النقدية.

ويمكن إيجاز أهم الإصلاحات التي مست النظام المصرفي الجزائري بعد 1986 على النحو التالي[23]:

- تواصلت الإصلاحات الاقتصادية والمالية سنة 1989 بمنح البنوك استقلاليتها المالية وذلك بهدف زيادة فعالية نشاطها ورفع مردوديتها كما تم إنشاء سوق النقد ما بين البنوك التجارية. في 10أفريل 1990 أ صدر قانون جديد 90-10 المتعلق بالنقد والقرض والذي تم من خلاله إلغاء مبدأ التخصص للبنوك وظهور نظام البنوك الشاملة.
- وانطلاقا من عام 1994 وأمام تدهور أداء الاقتصاد الكلي تم تطبيق برامج تصحيحية شاملة من أهمها الإصلاحات المالية والمصرفية والتي تمت على مرحلتين الأولى تم التركيز على إقامة إدارة نقدية تعمل وفق قواعد وآليات السوق من أجل تدعيم الاستقرار الاقتصادي، أما المرحلة الثانية شملت هيكل وعمليات الجهاز المصرفي وتوفير المناخ الملائم لخلق مؤسسات الوساطة المصرفية من القطاع الخاص بغية نشر المنافسة.
- وبعد الأزمات التي عرفتها بعض البنوك الخاصة وتفاديا لأي مشاكل أخرى ن هذا النوع ارتفعت درجة تدخل الدولة في التنظيم المصرفي من خلال القوانين الصادرة في سنة 2003 وسنة 2004، والتي لا تترك حرية كبيرة للبنوك للتصرف والعمل دون الرجوع إلى بنك الجزائر.
- وفي أكتوبر 2017 تم إصدار القانون رقم 17-10 المتمم للأمر 03-11المؤرخ في سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض وكان التعديل يقتضي أن بنك الجزائر يمكنه الشراء مباشرة من الخزينة السندات المالية التي تصدرها من أجل تغطية الاحتياجات المالية لها وتمويل الدين العام الداخلي والصندوق الوطني للاستثمار[24].

يهدف النظام المالي الجزائري إلى تبني قوى السوق كقواعد للقرار وآليات للضبط الاقتصادي وإظهار دور المبادرة الخاصة في مجمل النشاط الاقتصادي واتخاذ القرارات على مستوى الوحدات الاقتصادية وتخصيص الموارد وفق آليات القيمة التي تنعكس في شكلها النقدي في السوق، لهذا يلعب القطاع المالي يلعب دورا استراتيجيا في التقدم على المستويين الوطني والإقليمي والعالمي ورغم جهود الإصلاح الاقتصادي والمالي في الجزائر ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فذلك لم يجعلها تنتقل من المراتب الوسطى وذلك حسب ما جاء به تصنيف مستوى التطور المالي في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا وفقا للجدول الموالي[25]:

الجدول رقم (1): مستوى التطور المالي في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا

مستوى التطور المالي		
مرتفع	متوسط	منخفض
البحرين	الجزائر	جمهورية إيران الإسلامية
الأردن	جيبوتي	ليبيا
الكويت	مصر	السودان
لبنان	موريتانيا	سوريا

عمان	المغرب	اليمن
قطر	باكستان	
المملكة العربية السعودية	تونس	
الإمارات العربية المتحدة		
على أساس مؤشر البيانات النوعية والكمية بيانات 2000و2001، الدرجات من0 إلى 10، حيث 10 هي أعلى مستويات التطور، وقد تم ترتيب البلدان في كل فئة حسب ترتيب الأبجدية الإنجليزية.		

المصدر:بن شيخ عبد الرحمان، "دور سياسات الاستقرار المالي في تحسين الأداء والتطور الاقتصادي"، المعيار، العدد 18، 2018، ص 283-284.

2-3- مساهمة النظام المصرفي تمويل الاقتصاد الوطني:

للوقوف على واقع النظام التمويلي الجزائري بعد سلسلة الإصلاحات التي عرفتها المنظومة الصرفية سنحاول فيما يلي تحليل دوره في عملية جمع الموارد والمدخرات وعملية تمويله للاقتصاد الوطني من خلال تقديم القروض وأثره على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي الوطني، ولقد عرف نشاط جمع الموارد من طرف الجهاز المصرفي تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض وعرفت نسبة النمو في الودائع والقروض ارتفاعا تدريجيا وهذا كما يوضحه الشكل الموالي خلال الفترة من (2008 إلى غاية 2017):

الشكل رقم (3): تطور مؤشرات الودائع والقروض بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات من 2008 إلى غاية 2017

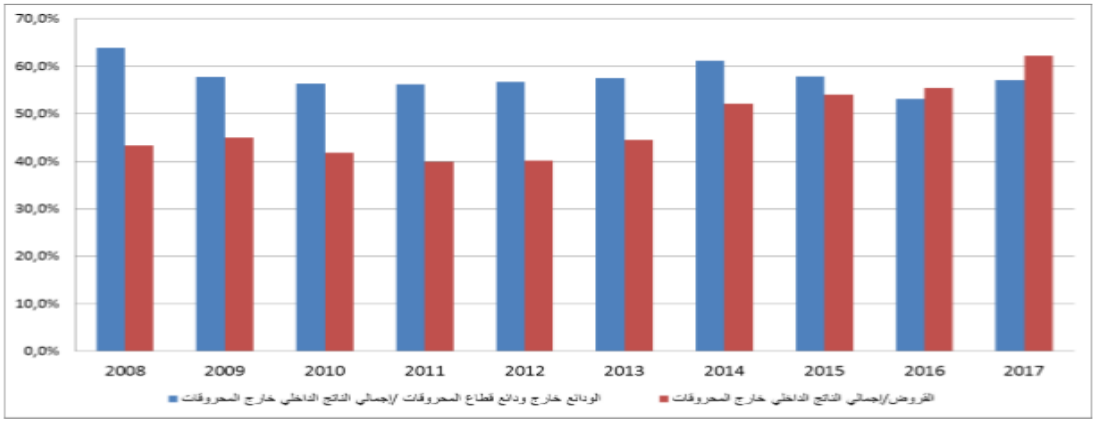

المصدر: التقرير السنوي 2017 للبنك المركزي، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، جويلية 2018، ص 71.

بلغت نسبة قروض المصاريف والمؤسسات المالية للاقتصاد (قروض للمقيمين وخارج المقيمين المعاد شراؤها من طرف الخزينة العمومية)نسبة62,2 %من إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات سنة 2017 في حين كانت 55,4% و45%خلال السنتين 2016و 2015 على التوالي، إذا هنالك تحسن للوساطة المصرفية من سنة لأخرى من ناحية القروض الممنوحة هذا مع بقاء القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدنى بكثير من المبالغ اللازمة للشروع في عملية تنويع الاقتصادوجعل هذه المؤسسات ركيزة النظام الإنتاجي الوطني، أما بالنسبة لحجم الودائع فهو يتقلب مابين الصعود والنزول من سنة لأخرى حيث بلغ أقصى قيمة لها سنة 2008 بحوالي 64%وقد سجلت تراجعا خفيفا خلال باقي السنوات حيت كانت أدنى نسبة سنة 2016 بحوالي 53%، ويبقى هذا المستوى من الأداء غير كافيا نسبيا لاسيما من حيث توزيعها ومن حيث جمعها، ففي ظرف نفاذ السيولة المصرفية يصبح جمع الموارد ضرورة استراتيجية بالنسبة للمصارف خاصة بالنظر للحصة المرتفعة للنقود الورقية

ضمن الكتلة النقدية M2 وهذا مايشير إلى أن جمع الموارد لا يزال يشكل موطن ضعف النظام المصرفي الجزائري خاصة المصارف العمومية التي تمتلك شبكة وكالات واسعة في كامل التراب الوطني[26].

بالرغم من أن أداء النظام المصرفي يبقى غير كافي نسبيا إلا أن النمو في حجم الودائع شهد تحسنا مند تبني الجزائر لاقتصاد السوق والإصلاح المصرفي بما فيها من قوانين وتنظيمات للعمل المصرفي والاتجاه نحو الانتشار المصرفي، إضافة للتأثير المباشر لأسعار النفط في بعض الأحيان والتي كان لها انعكاس إيجابي على الاقتصاد وزيادة المكاسب المالية لدى المؤسسات والأفراد الأمر الذي أدى إلى زيادة الودائع لدى المصارف، ومن الملاحظ أن معدل زيادة الودائع المصرفية يتأثر بالتطور الاقتصادي والمالي وبرامج الإصلاح المصرفي وعمليات التحرير للقطاع المالي[27].

وأما فيما يخص السياسة النقدية والاستقرار النقدي والمالي فقد تم إعطاء مسؤولية أكبر للبنوك المركزية لتعزيز دورها في الاستقرار المالي مند سنة 2009 نتيجة لخطورة الأزمة المالية العالمية فوجب علها أن تولي مزيدا من الاهتمام لمراقبة الخطر النظامي وكباقي لبنوك المركزية تبنى بنك الجزائر ضرورة مراقبة الخطر النظامي لاسيما من خلال متابعة تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية والترابط بين المؤسسات المالية في القطاع المصرفي وفي هذا الصدد تم في سنة 2010 تعديل وإتمام القانون المصرفي لسنة 2003 وعليه تتلخص مهمة البنك المركزي في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدف من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاض علها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي. يقوم بنك الجزائر في بداية كل سنة بعرض التنبؤات المتعلقة بالمجاميع النقدية والقرضية الناجمة عن البرمجة المالية خلال السنة وعلى مجلس النقد والقرض وتراجع الأهداف الكمية وفقا لتطور الوضع الاقتصادي والمالي الوطني والدولي وأثر ذلك على أساسيات الاقتصاد الوطني واقتراح الوسيلة المناسبة للسياسة النقدية لتحقيق هدفها المتمثل في استقرار الأسعار،وهكذا تصبح مساهمة السياسة النقدية في الاستقرار المالي معززة في ظرف يتميز بتسيير مرن لسعر الصرف بينما يندرج التسيير الحذر للاحتياطات الرسمية للصرف في مستوى يسمح بمواجهة الصدمات الخارجية المحتملة وتوطيد الاستقرار المالي و لقد تم التنبؤ بأهداف التضخم والمجاميع النقدية والقرضية فخلال سنة 2017 بلغ متوسط سعر البترول 54 دولار للبرميل أي كان قريب من المفترض (57دولار)أما فيما يخص التوسع النقدي فكان أعلى (8,3%)المرتقب(4,7%)[28]،الشكل الموالي يوضح التطور الذي شهدته معدلات التضخم خلال السنتين 2016و2017:

الشكل رقم (4): تطور المتوسط السنوي لمعدل التضخم

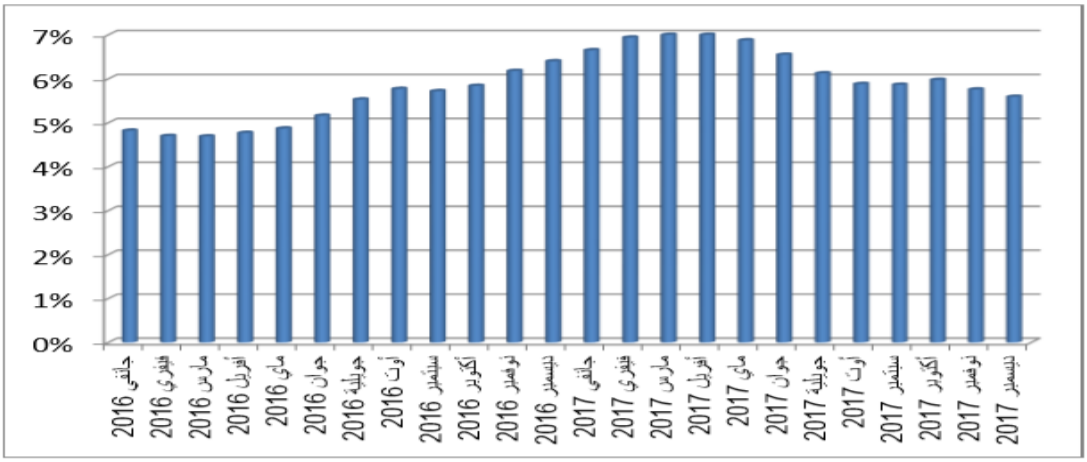

المصدر:التقرير السنوي 2017 للبنك المركزي، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، جويلية 2018،ص134.

نلاحظ من خلال الشكل أن كلا السنتين عرفتا نمو متسارع في التضخم بينما الكتلة النقدية M2 كان توسعها ضعيفا بلغ 0,13% و0,79% على التوالي على عكس سنة 2017 فقد رافق الارتفاع النسبي في التوسع النقدي تباطؤ في معدلات التضخم

حيث تسارع التضخم الكلي والتضخم المستورد كان ضعيفا وشهدت هذه السنة كذلك انخفاض الدينار مقابل الدولار والأورو والارتفاعات في أسعار المحروقات والطاقة والجباية غير المباشرة بسيطة نسبيا ولا يمكن أن تكون مبررا للارتفاعات المفرطة في الأسعار المسجلة سنتي 2015 و2016 خاصة السلع الاستهلاكية غير الغذائية[29].

من الملاحظ أن العلاقة ما بين النمو والاستقرار المالي بالنسبة للاقتصاد الوطني مازالت بعيدة المنال لهذا وجب على لجنة الاستقرار المالي والنقدي لدى البنك المركزي اعتماد تقنيات أكثر نجاعة وفعالية في صدد تحقيق هذه العلاقة.

الخاتمة:

يعد الاستقرار المالي من الدعائم الأساسية لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، فوجود نظام مالي قادر على حشد وتخصيص الموارد لتحقيق برنامج السياسة الاقتصادية من المتطلبات الرئيسية لكل الاقتصاديات في ظل العولمة، لهذا سعت الدول النامية عموما إلى تحديث وتعزيز واستقرار نظامها المالي وتطوير هياكلها المصرفية بغية الوصول إلى المعدلات المطلوبة للنمو الاقتصادي للاندماج في عملية التحول من العلاقات الدولية إلى الاقتصاد العالمي.

وقد قامت الجزائر وعلى غرار الدول النامية بإصلاح القطاع المالي تدريجيا بإعادة النظر في مخطط تمويل الاقتصاد وفي العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والبنوك التي دخلت عهد الاستقلالية وأصبحت تتعامل بقواعد السوق من خلال إصدار قانون النقد والقرض 90-10 ورغم تحقيق بعض التقدم إلا أن الضغوط المتزايدة التي فرضتها التطورات والمستجدات العالمية جعلت النظام المصرفي الجزائري يقف أمام العديد من التحديات لهذا وجب الاهتمام برفع كفاءة المنظومة المصرفية من أجل مواكبة تطورات الساحة المصرفية وتحقيق الاستقرار في سوق تسوده المنافسة.

النتائج:

- ✓ الاستقرار المالي في الدول النفطية مرتبط إلى حد بعيد بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، وهذا ما يشهده النظام المصرفي الجزائري فالتأثير المباشر لأسعار النفط في بعض الأحيان والتي كان لها انعكاس إيجابي على الاقتصاد وزيادة المكاسب المالية لدى المؤسسات والأفراد أدى إلى زيادة الودائع لدى المصارف وكذلك زيادة معدلات الإقراض المتجهة لتمويل المشارع الاستثمارية العمومية، ومن الملاحظ أن معدل زيادة الودائع المصرفية يتأثر بالتطور الاقتصادي والمالي وبرامج الإصلاح المصرفي وعمليات التحرير للقطاع المالي.
- ✓ إن العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والتطور المالي وفق النظريات الاقتصادية هي علاقة قوية، لكن بالنسبة للاقتصاد الوطني مازالت هذه العلاقة بعيدة المنال لما تواجهه من معوقات وتحديات،وفي صدد تحقيق هذه العلاقةوجب تفعيل دور البنك المركزي لاعتماد تقنيات أكثر نجاعة وفعالية في عمليات التنظيم والرقابة وتطوير السياسة النقدية والجهاز المصرفي والإسراع في عملية التحرير والانفتاح المالي.

- **الهوامش والإحالات:**

[1] - صديقي مليكة، بوكروح بهية، **"العولمة المالية والاستقرار المالي"**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد7، 2016، ص 35.34.

[2] - محمد الطيب دويس، عبد القادر شقرون،**" أثر تحرير حساب رأس المال على الاستقرار المالي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2014.1990)"**، دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 1، جامعة الاغواط، ص 87.86.

[3] - محمد عبد الكريم بوغزالة،**"التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح والتحرير المالي خلال الفترة 2013.1990"**،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد 8، 2015، ص 128.

[4] - صديقي مليكة، **مرجع سبق ذكره**، ص 42.

[5] - صبحي حسون السعدي، **"طرق قياس والتنبؤ بمستوى الاستقرار المالي : دراسة تحليلية في عينة من الدول للمدة (2012.2000)"**، الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد18، 2015، ص 43.

[6] - دليلة حضري و بلعزوز بن علي، **"الأسواق المالية بين نظرية السوق الكفء وفرضية عدم الاستقرار المالي في ظل الازمات المالية"**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد16، جوان 2016، ص 78.

[7] -Otmar Issing ,**Monetary and Financial Stability: Is there a Trade-off?**, Conference on "MonetaryStability, Financial Stability and the Business Cycle", Bank for International Settlements, Basle, March 28-29, 2003

[8] - بشار ذنوب محمد الشكرجي ومحمد يونس محمد الشرابي، **"التنبؤ بالاستقرار المالي للمصارف الاهلية العراقية باستخدام مؤشرات السلامة المالية للمدة (20122008)"**، المجلد 7، العدد الأول، 2017، ص 206.

[9] - فوائض موسى حسن المالكي وإسراء نظام الدين حسن الطائي، **"ضوابط الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية"**، الإدارة والاقتصاد، المجلد الخامس، العدد 20، ص 182.

[10] - فوائض موسى حسن المالكي وإسراء نظام الدين حسن الطائي، نفس المرجع السابق، ص ص 184، 187، 188.

[11] - رغد أسامة جار الله، مروان عبد المالك ذنون، **"قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع للفترة 20101960"**، تنمية الرافدين، العدد 114، المجلد 35، 2013، ص 35.

[12] - عبد الرسول علي، **"طبيعة النظام المالي ضرورة أم اختيار؟"**، العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 71، ص 307.

[13] - مشتاق محمود السبعاوي وآخرون، **"الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي"**، كركوك للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 2، العدد 2 2012، ص 69- 70.

[14] -Jeremy C. Stein, **Monetary Policy Asfinancialstability Regulation**, *The Quarterly Journal Of Economics*, Volume 127issue 1, February 2012, P 57

[15] - زياد محمد زريقات وآخرون، **"تأثير تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الأردن (20091980)"**، المجلة العربية للإدارة، المجلد 35، العدد الأول، 2015، ص6

[16] - محمد عبد الكريم بوغزالة، **"مرجع سبق ذكره"**، ص129.

[17] - رغد أسامة جار الله، **"مرجع سبق ذكره"**، ص35.

[18] - بن دحمان أمينة، **"التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية"**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية، جامعة تلمسان،2016،2015، ص114.

[19] Amor Tahari And others,**Financial SectorReforms and Prospects for Financial Integration in Maghreb Countries**, IMF Working Paper, WP/07/125, 2007, p8.

[20] - محمد بن باحان، **"دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي"**، الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 5، 2014، ص 171.

[21] - ساعد ابتسام، **"تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد"**، مذكرة ماجستير تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 20092008، ص76.

[22] - زغيب مليكة وحياة نجار، **"النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل"**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة شلف، 15.14 ديسمبر 2004، ص400.399.

[23] - ساعد بتسام، **"مرجع سبق ذكره"**، ص 81.

[24] - **"الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية"**، العدد 57، 12 أكتوبر 2017، ص 4.

[25] - بن شيخ عبد الرحمان، **"دور سياسات الاستقرار المالي في تحسين الأداء والتطور الاقتصادي"**، المعيار، العدد 18، 2018، ص 283.

[26] - تقارير بنك الجزائر لسنتي 2016 و2017

[27] - ساعد ابتسام، **"مرجع سبق ذكره"**، ص 84.

[28] - تقارير بنك الجزائر للسنوات 2010 و2013 و2016 و2017.

[29] - تقرير بنك الجزائر 2017، ص 134، 135.

- **المراجع:**

1-الرسائل و الأطروحات:

- بن دحمان أمينة، **"التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية"**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية، جامعة تلمسان،2015- 2016.

- ساعد ابتسام، **"تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد"**، مذكرة ماجستير تخصص نقود وتمويل جامعة بسكرة، 2008- 2009 .

2- المقالات العلمية:

- صديقي مليكة، بوكروح بهية، **"العولمة المالية والاستقرار المالي"**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد7 2016

- محمد الطيب دويس، عبد القادر شقرون،**" أثر تحرير حساب رأس المال على الاستقرار المالي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (20141990)"**، دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 1، جامعة الاغواط، ص 87.86.

- محمد عبد الكريم بوغزالة،**"التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح والتحرير المالي خلال الفترة 1990-2013"**، أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 8، 2015.

- صبحي حسون السعدي، **"طرق قياس والتنبؤ بمستوى الاستقرار المالي : دراسة تحليلية في عينة من الدول للمدة (2000-2012)"**، الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد18، 2015.

- دليلة حضري و بلعزوز بن علي، **"الأسواق المالية بين نظرية السوق الكفء وفرضية عدم الاستقرار المالي في ظل الازمات المالية"**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد16، جوان 2016.

- بشار ذنوب محمد الشكرجي ومحمد يونس محمد الشرابي، **"التنبؤ بالاستقرار المالي للمصارف الاهلية العراقية باستخدام مؤشرات السلامة المالية للمدة (2008-2012)"**، المجلد 7، العدد الأول، 2017.

- فوائض موسى حسن المالكي وإسراء نظام الدين حسن الطائي، **"ضوابط الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية"**، الإدارة والاقتصاد، المجلد الخامس، العدد 20.

- رغد أسامة جار الله، مروان عبد المالك ذنون، "**قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع للفترة 1960-2010**"، تنمية الرافدين، العدد 114، المجلد 35، 2013.

- عبد الرسول علي، **"طبيعة النظام المالي ضرورة أم اختيار؟"**، العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 71.

- مشتاق محمود السبعاوي وآخرون، **"الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي"**، كركوك للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 2، العدد 2، 2012.

- زياد محمد زريقات وآخرون، **"تأثير تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الأردن (1980-2009)"**، المجلة العربية للإدارة، المجلد 35، العدد الأول، 2015.

- محمد بن باحان، **"دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي"**، الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 5، 2014.

- ساعد ابتسام، **"تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد"**، مذكرة ماجستير تخصص نقود وتمويل جامعة بسكرة، 2008-2009.

- زغيب مليكة وحياة نجار، **"النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل"**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة شلف، 14-15 ديسمبر 2004.

- بن شيخ عبد الرحمان، **"دور سياسات الاستقرار المالي في تحسين الأداء والتطور الاقتصادي"**، المعيار، العدد 18، 2018.

3- القوانين و المراسيم:

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57،المؤرخة في 12 أكتوبر 2017،الموافق ل 21محرم 1439.

4- التقارير الإحصائية:

تقرير بنك الجزائر لسنوات مختلفة

5- المقلات باللغة الأجنبية:

Amor Tahariand Others,- **Financial Sectorreforms And Prospects For Financial Integration In Maghreb Countries**, Imf Working Paper, Wp/07/125, 2007.

- Jeremy C. Stein, **Monetary Policy Asfinancialstability Regulation,***The Quarterly Journal Of Economics*, Volume 127issue 1, February 2012.

- Otmar Issing ,**Monetary And Financial Stability: Is There A Trade-Off?**, Conference On "Monetarystability, Financial Stability And The Business Cycle", Bank For International Settlements, Basle, March 28-29, 2003